الفصل الأول

العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في العلاقات العراقية-الاماراتية

تعد العلاقات الدولية ظاهرة من التفاعلات المتداخلة المتواصلة بين وحدات سياسية بشكل أساس وبين وحدات شبه سياسية اقليمية وعالمية، ولكل منها مسلك تسير فيه لتحقيق أهداف قريبة ومتوسطة وبعيدة المدى. وبما أن تلك الأهداف والقدرات والمسالك متباينة كماً ونوعاً، فإن ظاهرة التفاعل تتسم بالتعاون تارة وبالنزاع تارة اخرى[١]. وللعلاقات الدولية جوانب مختلفة سواء أكانت سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية أم ثقافية، وبعض هذه الجوانب لها علاقة بالوحدات السياسية الدولية، في حين يقع بعضها الآخر على مستوى العلاقات التي لا تظهر الدولة فيها طرفاً مباشراً في التعامل[٢].

وعرف الدكتور سعد حقي توفيق العلاقات الدولية على إنها: (ظاهرة من التعاملات المتبادلة المتداخلة السياسية وغير السياسية، التي تعبر الحدود الوطنية، وتجري بين مختلف وحدات المجتمع الدولي)[٣].

وعرف الدكتور صالح الطائي العلاقات الدولية على إنها: (ظاهرة تشكل طيفاً واسعا من العلاقات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، العسكرية، الثقافية وغيرها... تحدث بين مختلف الوحدات السياسية وغير السياسية في البيئة الدولية)[٤].

لم تعد العلاقات الدولية محصلة لتأثير عامل أو متغير واحد بل هي ناتج لتفاعل العديد منها في وقت واحد، وأن تلك العوامل والمتغيرات تتميز بسمة التأثير الديناميكي بمعنى أن تأثيرها يختلف من حيث الزمان والمكان، فهي عوامل ومتغيرات متعددة وديناميكية (حركية)[٥].

---

(١) كاظم هاشم نعمة: العلاقات الدولية، شركة إياد للطباعة، بغداد، ١٩٨٧، ص١١٤.
(٢) أحمد نوري النعيمي: السياسة الخارجية، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠٠١، ص٤٢.
(٣) سعد حقي توفيق: مبادئ العلاقات الدولية، ط٣، المكتبة القانونية، بغداد، ٢٠٠٦، ص١٥.
(٤) صالح عباس الطائي: المدخل الى السياسة الخارجية دراسة في السلوك السياسي الخارجي، ط١، مطبعة الكتاب، بغداد، ٢٠١٤، ص٥٠.
(٥) مازن اسماعيل الرمضاني: السياسة الخارجية دراسة نظرية، جامعة بغداد- كلية العلوم السياسية، مطابع دار الحكمة، بغداد، ١٩٩١، ص١٤١.

هنالك الكثير من العوامل التي تؤثر في مسار العلاقات بين العراق ودولة الإمارات العربية المتحدة، لعل في مقدمتها: العوامل الاجتماعية والاقتصادية.

ولا شك في ان شعبي الدولتين يشتركان بدرجة كبيرة في الجوانب البشرية والدينية، وانهما يرتبطان بتعاملات اقتصادية متعددة المجالات، فهل كان لتلك التعاملات والتبادل التجاري بين الدولتين، والمساعدات الانسانية التي قدمت لصالح العراق، دورا في تعزيز العلاقات الدولية بينهما أم لا؟

في هذا الفصل سوف نبحث في مدى تأثير كل من العوامل الاجتماعية والعوامل الاقتصادية في العلاقات بين العراق ودولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك من خلال التركيز على أهم عناصرها، إذ يتم التركيز على العاملين البشري والديني من ضمن العوامل الاجتماعية، ويتم التركيز على ملفي الديون المترتبة على العراق والمساعدات الانسانية التي قدمت له من جانب دولة الإمارات العربية المتحدة ضمن العوامل الاقتصادية.

وعلى أساس ذلك، تم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين، بحث المبحث الاول في العوامل الاجتماعية، في حين بحث المبحث الثاني في العوامل الاقتصادية، وكما يأتي:

المبحث الأول

العوامل الاجتماعية

إن تجانس أو تنافر التركيب الاجتماعي للسكان يؤثر في تكوين ظواهر المجتمع السياسية، إذ ان التجانس العرقي ووحدة المعتقدات الدينية قد لا تضفي على المجتمع السياسي فيما تعينه في صنع وحدته السياسية وتنمية روابطه العضوية فحسب وإنما تؤهله ايضا لتوطيد استقراره السياسي، وذلك لان تنافر الاصول العرقية ومتحدراتها، وتباين المعتقدات الدينية والمذهبية والطبقية في بعض الحالات قد يثير المشكلات الاجتماعية التي قد تفضي الى الصراع السياسي أو الدموي الذي يهدد استقرار الدولة السياسي[١]. ويشير الواقع الى ان هذا النوع من التعددية في الدول المتقدمة هو عامل قوة وليس عامل ضعف.

وتكاد لاتخلو أية دولة معاصرة من وجود اقليات قومية تشارك الاغلبية في اقليمها الجغرافي، وان الشعب العراقي هو احد الشعوب التي تتباين فيها الانتماءات القومية التي لها أثارا واضحة على حياته السياسية[٢].

ويمكن تحديد عوامل القوة والضعف في المجال الاجتماعي للدولة من خلال المؤشرات التي تخص مستوى الاندماج القومي في الدولة وانصهار جميع القوميات والديانات في بوتقة الدولة ومؤسساتها. ومستوى الاستقرار الأمني في الدولة، لما يوفره من طمأنينة في المجتمع والالتفاف حول صناع القرار في الدولة. ومستوى الخدمات الصحية من خلال عدد من المؤسسات الصحية الموجودة نسبة الى عدد السكان. والقدرات الاتصالية وتنوعها، والقدرات التكنولوجية، ومستوى الروح المعنوية التي تعني الاستعداد للتضحية في سبيل الوطن، ومستوى البنية التحتية[٣].

إن تأثير العوامل الاجتماعية في العلاقات الدولية يتحدد بمدى التقارب أو الاختلاف بين عناصر مجتمعات الدول المتفاعلة بالتفاعل مع مصالحها، إذ غالبا ما يؤدي التقارب في العناصر القومية والدينية والثقافية الى التعاون، لاسيما عند اتفاق المصالح، ويؤدي الاختلاف أحيانا الى ظهور عناصر النزاع والصراع، ولاسيما عند اختلاف المصالح، إذ يبقى هذا الامر نسبيا وليس مطلقا.

---

(١) فكرت نامق عبد الفتاح: سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية ١٩٥٣-١٩٥٨، دار الرشيد للنشر، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨١، ص١٠١.

(٢) المصدر نفسه، ص ص١٠١-١٠٢.

(٣) خليل حسين، حسين عبيد: الاستراتيجيا/التفكير والتخطيط الاستراتيجي/استراتيجيات الامن القومي/ الحروب واستراتيجية الاقتراب غير المباشر، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٣، ص ص١٠٧-١٠٨.

وعلى أساس ذلك، تم تقسيم هذا المبحث على مطلبين، بحث المطلب الاول في العامل البشري، بينما بحث المطلب الثاني في العامل الديني، وكما يأتي:

المطلب الأول: العامل البشري

ان التاريخ يقر للعامل البشري تأثيراً مباشراً على قوة الدولة وعلى مستوى تطورها وعلى علاقاتها مع غيرها من الدول[١]. وان هنالك علاقة وثيقة بين حجم السكان وقوة الدولة، إذ ان الدولة المؤثرة في المجالات السياسية التي تمتلك حجم مناسب من السكان وتتمتع بمستوى عالي من مستويات التقدم العلمي والتكنلوجي[٢]، فالسكان كنوع وليس كم عددي فقط هو أهم عنصر من عناصر القوة الوطنية، لأنه يمثل القوة البشرية اللازمة للدفاع كما يمثل اساس عمليات التنمية. وأحيانا قد يتسبب التضخم السكاني في نشوب الصراعات الداخلية بسبب عدم كفاية الموارد والخدمات التي تقدمها الدولة، كما يلعب شكل التوزيع السكاني داخل الدولة دورا مهما في تحديد القوة الوطنية، فقد تجد داخل الدولة اقاليم مكتظة بالسكان واخرى خالية واقاليم انتقالية تشهد حركة سكانية معينة، والتوزيع الامثل للسكان يتم من خلال التوزيع السكاني الموازي للثروات الوطنية المستغلة[٣].

ولاشك في إن تلك السمات قد تغيرت مع التقدم المعلوماتي السريع والواسع، والتقدم التكنلوجي والتقني، وصار التأكيد على نوع العامل البشري وليس الكم.

في هذا المطلب، سوف نتناول العامل البشري في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والعراق، كما يأتي:

أولاً: العامل البشري في دولة الإمارات العربية المتحدة:

بلغ اجمالي سكان دولة الإمارات العربية المتحدة على وفق آخر احصاء للسكان أجري عام ١٩٩٥ حوالي (٢٤١١٠٤١) مليونين وأربعمائة واحد عشر الف وواحد واربعين نسمة. وبلغ اجمالي السكان على وفق نتائج التعداد الذي اجرته وزارة الاقتصاد بتاريخ: ٦ كانون الاول- ديسمبر ٢٠٠٥ حوالي (٤١٠٤٦٩٥) أربعة ملايين ومائة واربعة الاف وستمائة وخمس وتسعون نسمة، بلغت نسبة المواطنين

(١) كاظم هاشم نعمة: العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص١٢٩.
(٢) أحمد نوري النعيمي: السياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص٣٠٢.
(٣) خليل حسين، حسين عبيد: الاستراتيجيا/التفكير والتخطيط الاستراتيجي/استراتيجيات الامن القومي/ الحروب واستراتيجية الاقتراب غير المباشر، مصدر سبق ذكره، ص٩٩.

الاماراتيين من اجمالي عدد السكان نحو ٢١%[١]، أي انهم أقل من ربع السكان في الدولة. وكان عدد السكان في دولة الإمارات العربية المتحدة للسنوات ٢٠٠٦-٢٠٠٩ حسب تقديرات رسمية اصدرها المكتب الوطني للإحصاء قد تصاعد من حوالي (٥٠١٢٣٨٤) مليون نسمة عام ٢٠٠٥ الى حوالي(٨١٩٩٩٩٦) مليون نسمة عام ٢٠٠٨[٢].

وقدّر عدد السكان رسميا في دولة الإمارات العربية المتحدة عام٢٠١٠ حوالي (٨٢٦٧٠٧٠) مليون نسمة بحسب المكتب الوطني الإماراتي للإحصاء[٣]، بزيادة قدرها ٦٥% عن عام ٢٠٠٦ التي كان تعداد السكان حينها حوالي (٥٠١٢٣٨٤) مليون نسمة، وان عدد السكان الإماراتيين قد زاد من (٨٥١١٦٤) ألف نسمة في عام ٢٠٠٦ إلى (٩٤٧٩٩٧) ألف نسمة في عام ٢٠١٠[٤]، أي ان المواطنين الإماراتيين هم في الواقع أقل من مليون نسمة.

وتشير التوقعات إلى أن عدد السكان في دولة الإمارات قد واصل الارتفاع في العام ٢٠١٢ وذلك بنسبة زيادة تصل إلى ٦.٥%[٥].

إن تلك المعطيات تؤكد إن مواطني الدولة بمجموعهم وكأنما هم أقلية من مجموع سكان الدولة التي يكون فيها غير المواطنين أغلبية عددية حاسمة، وحتى اللغة العربية قد ضعف استخدامها نتيجة لكثرة الاجانب واستخدام اللغة الانكليزية بكثرة، و هذا الأمر هو نتيجة طبيعية لطبيعة سياسات التنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة التي تؤكد على استقطاب الكفاءات والعمالة من كافة انحاء العالم على وفق الشروط والمعايير الاقتصادية البحتة دون الالتفات الى المحددات السياسية التي ربما قد تؤثر سلبيا على توجهات الدولة السياسية وعلاقاتها الدولية وأمنها الوطني، لاسيما في أوقات الأزمات، وعلى سبيل المثال فقد بلغت نسبة العمالة الوافدة حوالي

---

(١) المركز الوطني للإحصاء، الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام ٢٠٠٧، أبو ظبي، ٢٠٠٧، ص١٤.

(٢) المركز الوطني للإحصاء، منهجية تقدير السكان في الدولة، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١١، ص٤.

(٣) المركز الوطني للإحصاء، منهجية تقدير السكان في الدولة، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١١، ص٥.

- المركز الوطني للإحصاء، التقرير الاحصائي السنوي المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والزراعية والبيئية لعام ٢٠١٣، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، يونيو ٢٠١٤، ص٥٩.

(4) UAE in interact, Society of UAE ,available at: http://www. Uaeinteract.com.

- البوابة الرسمية لحكومة الامارات العربية المتحدة، متاح على الموقع الآتي:

-http://www.xn- ogbh0eio.xh-mghbaam7a8h.government.ae/web.

(٥) Mohamed Thani Al Rumaithi, Mohamed Helal Al Muhairi, Abu Dhabi Economic Variables Estimates 2012- 2011, Abu Dhabi Chamber ,2012,p.8.

٩١% من اجمالي عدد القوى العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة عام ٢٠٠٩[١]، وتكمن الخطورة في ان هذه النسبة الكبيرة هم أجانب من غير الإماراتيين.

وقد توزع المواطنون من السكان البالغ عددهم (٩٤٧.٩٩٧) ألف نسمة في الإمارات السبعة التي تتكون منها الدولة لعام ٢٠١٠، كما يأتي: أبو ظبي (٤٠٤.٥٤٦) ألف نسمة، ودبي (١٦٨.٠٢٩) ألف نسمة، والشارقة (١٥٣.٣٦٥) ألف نسمة، وعجمان (٤٢.١٨٦) ألف نسمة، وأم القيوين (١٧.٤٨٢) ألف نسمة، ورأس الخيمة (٩٧.٥٢٩) ألف نسمة، والفجيرة (٦٤.٨٦٠) ألف نسمة[٢].

ان إمارة أبو ظبي هي التي تضم العدد الأكبر من سكان الدولة، ورغم ذلك فإن إمارة دبي تتمتع بعوامل جذب أقوى من غيرها، بينما تضم إمارة أم القيوين العدد الأقل من سكان الدولة. ويؤشر هذا الأمر الى زيادة تأثير إمارة أبو ظبي في السياستين الداخلية والخارجية للدولة وفي صياغة علاقاتها الدولية.

لقد تميزت دولة الامارات العربية المتحدة بسبب الوافدين الاجانب بالتنوع السكاني القومي والديني والمذهبي، فهنالك الهنود والباكستانيين والبنغاليين والصينيين والفلبينيين والتايلنديين والسيريلانكيين والكوريين والايرانيين والافغانيين، الذين وصلت أعدادهم الى مستويات عالية جدا بالقياس المواطنين الاصليين في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وإن اختلاف نمو كل من السكان المواطنين والسكان غير المواطنين ادى الى اختلال التوازن السكاني في الدولة لصالح غير المواطنين (العمالة الاجنبية)، مما يؤثر سلبيا في الجوانب الامنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومن ثم سيكون لهذه الحقائق تأثيرا مهما على حركة صانع القرار السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة، وفي صياغته لأنماط علاقاتها الدولية.

لقد كان عدد المواطنون حوالي (٩٤٧.٩٩٧) ألف نسمة وعدد غير المواطنين حوالي (٧.٣١٩.٠٧٣) مليون نسمة عام ٢٠١٠ من اجمالي السكان البالغ (٨.٢٦٧.٠٧٠) مليون نسمة[٣].

ويمكن إدراك حجم الخلل السكاني عند النظر إلى نسبة السكان غير المواطنين في بعض دول الخليج العربي، والتي تجاوزت ٨٥%، الأغلبية الساحقة منهم من

---

(١) ينظر: رشود بن محمد الخريف: الخلل السكاني في دول مجلس التعاون الخليجي: الحلول والمواجهة، ورقة مقدمة في المؤتمر العربي للسكان والتنمية في الوطن العربي: الواقع والآفاق، ١٨-٢٠ مايو ٢٠٠٩، الدوحة- قطر، ص ص١٣-١٤، ص٢٠.

(٢) المركز الوطني للإحصاء، منهجية تقدير السكان في الدولة، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١١، ص ص٦-١٠.

(٣) المركز الوطني للإحصاء، منهجية تقدير السكان في الدولة، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١١، ص١٠.

الأيدي العاملة. وإذا ما تفحصنا بعض الحالات بشكل خاص، اتّضح لنا ضخامة المشكلة بوضوح أكبر. ففي حالة الإمارات، نجد أن عدد السكان قد تضخّم بأكثر من الضعف في غضون خمس سنوات-٢٠٠٢ و٢٠٠٧- إذ بلغ ثمانية ملايين نسمة، انخفضت فيها نسبة المواطنين إلى أقل من ١٠%، وانخفض إجمالي قوة العمل التي يمثلونها إلى أقل من٥٠%[١].

ان الاختلال السكاني الذي نتج عن النموذج التنموي في دولة الأمارات، له آثار سلبية متنوعة، اولها الاثر الثقافي حيث ان الثقافة العربية الإسلامية اصبحت واحدة ضمن اطار التنوع الثقافي، أما الأثر الثاني فهو اقتصادي ويتمثل في هروب كثير من ثروات الدولة الى الدول المصدرة للعمالة الأجنبية، ولكنه يؤثر سلبا على اقتصاد الدولة لأن الطلب على السلع والخدمات المحلية وما يؤدي اليه من دوران في عجلة الاقتصاد يكون منخفضا في ظل هذه التركيبة السكانية و هذا يعني بقاء حجم السوق المحلي محدودا ويمثل بذلك قيدا على تنمية هذه الدول. والأثر الثالث هو الأثر الأخطر لهذه التركيبة السكانية و هو الأثر الأمني والسياسي، فهذا التواجد الكثيف للعمالة الأجنبية الرخيصة يجعل العمالة المواطنة تعزف عن المشاركة في النشاط الاقتصادي والمنتج وتتجه الى المضاربات في اسواق المال، كما وانه يعطي حكومات المنطقة مبررا لعدم احداث اصلاحات سياسية تشارك بموجبها شعوب المنطقة في القرار. كما وان الأجيال الثانية من هذه العمالة ستبدأ مستقبلا بالمطالبة بكثير من الحقوق مستخدمة القوانين الدولية، وعندما تبدا هذه المطالبات سوف تسبب التوترات مع الدول المصدرة لهذه العمالة التي ستحاول ان تقف وراء رعاياها للحصول على اكبر المكاسب من حكومات المنطقة مقابل الأقليات الأخرى[٢].

ثانياً: العامل البشري في العراق:

بلغ عدد سكان العراق حسب تعداد عام ١٩٩٧ حوالي (٢٢٠٤٦٢٤٠) مليون نسمة، وتزايد العدد الى (٣١٦٦٤٤٦٦) مليون نسمة حسب تقديرات الحصر والترقيم لعام ٢٠٠٩[٣].

---

(١) احمد عبد الله عسبول وآخرون: الخليج ٢٠١٣ الثابت والمتحول، تنسيق وتحرير: عمر هشام الشهابي، طبع مركز الخليج لسياسات التنمية، الكويت، ٢٠١٣، ص١٩٥.

(٢) يوسف خليفة اليوسف: مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان- بيروت، شباط/ فبراير ٢٠١١، ص ص١٩٣-١٩٩.

(٣) وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات السكان، Population Indicators، المجموعة الاحصائية السنوية ٢٠٠٩، متاح على الرابط الآتي:
-http://www.iraqcosit.org.

وتم تقدير عدد سكان العراق بحوالي (٣٣٣٣٠٠٠٠) مليون نسمة من قبل الجهاز المركزي للإحصاء في وزارة التخطيط عام ٢٠١١[١]. كما قدر عدد سكان العراق عام ٢٠١٢ بحوالي (٣٤) مليون نسمة[٢].

إن العاصمة بغداد قد ضمت أكبر عدد من السكان بما وصل الى حوالي أقل من ربع سكان الدولة بواقع (٦٧٠٢٥٣٨) ستة ملايين وسبعمائة واثنان الف وخمسمائة وثمانية وثلاثون نسمة، فيما كانت محافظة المثنى أقل المحافظات عدداً من حيث السكان بواقع (٦٨٣١٢٦) ستمائة وثلاثة وثمانون ومائة وستة وعشرون نسمة، ويظهر تأثير محافظة بغداد كبير جدا عن طريق العدد الاكبر لنوابها في صياغة العلاقات الدولية للعراق[٣].

وفيما يخص التركيبة السكانية للمجتمع العراقي، فإن هنالك عدة قوميات لعل في مقدمتها القومية العربية والقومية الكردية والقومية التركمانية والسريان والأرمن والشبك والأيزيديين، وتبلغ نسبة السكان العرب من مجموع سكان العراق أكثر من (٨٠%) ثم السكان الكرد بنسبة (١٦%) ثم السكان التركمان الذين تراوح عددهم ما بين (١,٥-٢) مليون نسمة[٤]، والأرمن بنسبة (٠,١%)، والسريان بنسبة (٠,٢%) من سكان العراق[٥].

وبعد احتلال العراق في عام ٢٠٠٣، استمر الكرد، والتركمان في توظيف خصوصيتهم القومية في التعامل مع الشركاء الآخرين في العملية السياسية، وقد حقق الكرد المكاسب السياسية كونهم أكثر عددا بعد العرب من جهة، ويمتلكون إقليما سياسيا اتحاديا معترف به دستوريا من جهة أخرى، أي إنهم يمتلكون التنظيم السياسي والإداري الذي يؤطرهم ويميزهم قوميا وإداريا عن بقية مكونات المجتمع العراقي.

---

(١) وزارة التخطيط العراقية- الجهاز المركزي للإحصاء- المجموعة الاحصائية السنوية ٢٠١٠-٢٠١١- متاح على الرابط الآتي: .http://www.iraqcosit.org

(٢) الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، العراق ارقام ومؤشرات ٢٠١٢، مديرية المطبعة، بغداد، ٢٠١٢، ص٦.

(٣) علي هادي حميدي الشكراوي، أثار تطبيق اللامركزية الإدارية الإقليمية في العراق على تقديم الخدمات بعد عام ٢٠٠٣، مركز انماء للبحوث والدراسات، العراق- بابل، ٢٠١٤، ص ص١٢-١٣.

(٤) كان عدد المواطنين التركمان في العراق حسب احصاء عام ١٩٥٧ حوالي (١٣٦٨٠٠) نسمة، وقدر عددهم عام ٢٠٠٢ بحوالي (٨٨٤٧١٠) نسمة، إلا إنه تم التشكيك بصحة هذين الرقمين، إذ جاء التقدير الأقرب الى الصحة بأن عددهم اقترب من المليونين نسمة. - ينظر، لمزيد من التفصيل، أرشد الهرمزي، التركمان والوطن العراقي، ط٢، مؤسسة وقف كركوك، تموز ٢٠٠٣، ص ص١٥٠-١٥٤.

(٥) سعدون شلال ظاهر، (دور السكان في الوزن السياسي للعراق دراسة في الجغرافية السياسية)، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٦، ص ص٩٩-١٠٠.

وتتضح جوانب الضعف في العامل البشري للدولة العراقية في ضعف الاندماج الوطني وعدم خضوع معظم القوميات والكيانات الى مؤسسات الدولة، وتردي الوضع الأمني، وضعف البنية التحتية ومستوى الخدمات المقدمة الى السكان.

لم يكن تأثير العامل البشري في قويا العلاقات الدولية لدولة الإمارات العربية المتحدة بسبب قلة أعداد مواطنيها، ونفس الأمر ينسحب على العراق لاسيما مع غلبة الكم على النوع وسيادة عوامل التخلف المتعدد الابعاد الذي يحول دون توظيف هذا العامل. ومع ذلك يبقى العنصر القومي العربي دورا مؤثرا في توجيه علاقاتهما الثنائية.

المطلب الثاني: العامل الديني

كقواعد عامة ينظر الدين الاسلامي الى العلاقات الدولية على انها تقوم على أسس الرحمة والمودة والعدالة والوفاء بالعهود والفضيلة، وانها تنظم علاقات الجماعات والدول، كما ان اللجوء الى الحرب والموقف منها لاتكون شرعية الا اذا كان الهدف منها دفع ظلم واقع او ظلم متوقع، وهي لا تندلع الا ان عند تعذر وسائل السلم، ثم هي ليست حربا مع الشعوب وانما هي حرب مع المستغلين المسيطرين[١].

وان احكام السلم في العلاقات الدولية بموجب الدين الاسلامي، هي: اقامة العدالة بين المسلمين وغير المسلمين وتوثيق العلاقات معهم. ومنع المسلمين من الاعتداء على غيرهم، وحماية الحريات لغير المسلمين لاسيما حرية العقيدة [٢].

لقد اصدرت اللجنة المعنية بحقوق الانسان قرارها ٢٠٠٠/٢٣ بشأن عدم التمييز على أساس الدين أو المعتقد الذي دعت فيه الى تعزيز التسامح وحماية حرية الدين أو المعتقد وعدم التميز على اساسهما، ودعت جميع الدول الى ان تتخذ في اطار قوانينها الوطنية طبقا لصكوك حقوق الانسان جميع التدابير المناسبة لمكافحة الكراهية والتمييز والتعصب واعمال العنف والترويع والاكراه بدافع التعصب الديني بما في ذلك الاعتداءات على الاماكن الدينية [٣].

في هذا المطلب، سوف نتناول العامل الديني في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والعراق، كما يأتي:

---

(١) محمد أبو زهرة: العلاقات الدولية في الاسلام، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٥، ص١١-١٢.
(٢) المصدر نفسه، ص٩٤.
(٣) صلاح عبد الرحمن الحديثي، سلافة طارق الشعلان: حقوق الانسان بين الامتثال والإكراه في منظمة الامم المتحدة، مؤسسة النبراس للطباعة والنشر، النجف الأشرف، ٢٠٠٨، ص ص١١٩-١٢٠.

أولاً: العامل الديني في دولة الإمارات العربية المتحدة:

بلغت نسبة المسلمين حوالي ٧٦% من العدد الإجمالي للسكان في دولة الإمارات بمن فيهم من الأجانب المقيمين في عام ٢٠٠١، كما بلغت نسبة المسيحيين حوالي ٩%، وبلغت نسبة الذين يعتنقون ديانات أخرى حوالي ١٥%[١]. وفي عام ٢٠٠٥، بلغ عدد السكان المقيمين ما يقارب ٤.١ مليون نسمة، ويشكل غير المواطنين ما نسبته حوالي ٧٨.١% من السكان. ويشكل السنة المسلمون ٨٥% تقريباً وتشكل الشيعة النسبة المتبقية ١٥%. وينتمي الأجانب بشكل رئيسي إلى جنوب وجنوب شرق آسيا بالرغم من وجود عدد كبير من الشرق الأوسط وأوروبا وآسيا الوسطى. وتقدر أرقام غير رسمية أن ١٥% من السكان هم من الهندوس و٥% من البوذيين و٥% ينتمون إلى أديان أخرى بمن فيهم المجوسية والبهائية والسيخ[٢].

وللتأكيد على التسامح الديني وتحديد دين الدولة الرسمي، نص الدستور الاتحادي على حرية الدين رغم اقراره بالإسلام ديناً رسمياً للدولة[٣]. وتحترم الحكومة بشكل عام هذا الحق في الممارسة ولم تسجل إساءات أو تمييز في المجتمع بسبب اعتقادات أو ممارسات دينية، فالحكومة تسيطر عملياً على كافة المساجد السنية وتمنع حرف المسلمين عن دينهم. وتعترف الحكومة بعدد صغير من الطوائف المسيحية من خلال إصدار تراخيص لاستعمال الأرض من أجل بناء وتشغيل كنائس. وتقوم الحكومة بتمويل أو منح إعانات لحوالي ٩٥% من مساجد السنة، ويعتبر حوالي ٥% من جوامع السنّة ملك خاص بالكامل وتقدم هبات خاصة كبيرة للعديد من المساجد الكبيرة. وتعد كافة مساجد الشيعة ملكاً خاصاً ويمكن أن تتلقى تمويل من الحكومة عند الطلب. وتراقب الحكومة كافة الخطب الدينية فيما يتعلق بالمحتوى السياسي[٤]، وذلك كما هو الحال مع دول العالم الاخرى لاسيما وان تلك الخطب تعد منبرا لتوجيه الرأي العام.

---

(١) وزارة الخارجية الامريكية، تقارير وزارة الخارجية عن حقوق الإنسان لعام ٢٠٠٧: دولة الامارات العربية المتحدة، ص٢، متاح على الرابط الاتي:
-http://arabic.uae.usembassy.gov/

(٢) وزارة الخارجية الامريكية، تقرير الحرية الدينية لعام ٢٠٠٧: دولة الامارات العربية المتحدة، ص٢، متاح على الرابط الاتي:
-http://arabic.uae.usembassy.gov/

(٣) نصت المادة (٧) من دستور دولة الإمارات العربية المتحدة الصادر في ١٩٧١/٧/١٨ على إن: (الإسلام هو الدين الرسمي للاتحاد، والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع فيه، ولغة الاتحاد الرسمية هي اللغة العربية).

(٤) وزارة الخارجية الامريكية، تقرير الحرية الدينية لعام ٢٠٠٧: دولة الامارات العربية المتحدة، مصدر سبق ذكره، ص٣.

تتركز الأقلية الشيعية في الإمارات الشمالية وتتمتع بحرية العبادة والحفاظ على مساجدها. ويمكن للمسلمين الشيعة في دبي متابعة قضايا الأحوال الشخصية الشيعية من خلال مجلس شيعي خاص بدلا من المحاكم الشرعية(١).

بعد التعديل الوزاري في كانون الثاني ٢٠٠٦، قُسَمت وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف التي كانت تعمل بوصفها سلطة تنظيمية اتحادية مركزية للأئمة والمساجد الإسلامية، الى هيئتين منفصلتين، أطلق على دائرة الشؤون الإسلامية والأوقاف المنفصلة اسم الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف وتولّت جميع مهام قسم الشؤون الإسلامية والأوقاف الذي كان يتبع وزارة العدل. وتتبع الحكومة سياسة تتسم بالتسامح تجاه الأديان غير المسلمة وعملياً تتدخل بشكل ضئيل جداً في نشاطاتهم الدينية، وتستطيع الجماعات غير المسلمة امتلاك دورها الخاصة للعبادة التي يمكنهم فيها ممارسة دينهم بحرية وذلك عن طريق طلب منحة عقارية وتصريح لبناء مجمع ليتم تقديمه إلى الحاكم المحلي على أن تبقى ملكية الأرض مع الحاكم، ولا يتم فرض رسوم إيجار عن الأراضي الممنوحة لهذه الجماعات. ويوجد على الأقل ٥٩ كنيسة مسيحية في الدولة تم بناؤها على أراضي ممنوحة من العائلات الحاكمة للإمارات التي تقع فيها هذه الكنائس. ويوجد معبدان للهندوس تتم إدارتهما في مبنى مؤجر في دبي، إذ يتم استعمال إحداهما من السيخ. ويقوم السيخ والهندوس القاطنين في أبوظبي بممارسة دينهم في منازل خاصة. وهناك أربع إمارات تأوي مدارس أبرشية ومسيحية للتعليم الأساسي والثانوي. وتدعم الحكومة عملياً التفسير المعتدل للإسلام ولكونه دين الدولة فإنه مفضل على الأديان الأخرى ويعد التحول إلى دين الإسلام أمراً إيجابياً إذ يتم نشر قائمة بأسماء الذين تحولوا إلى دين الإسلام سنوياً، وغالباً ما يتلقى السجناء الذين يهتدون إلى الإسلام تخفيض في مدة عقوبتهم(٢).

وتؤكد الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف أسبوعياً على ضرورة عدم انحراف رجال الدين عن المواضيع المعتمدة في خطبهم. ويعد حوالي ٩٥% من أئمة السنة موظفي الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف أو دوائر كل إمارة على حدة. ولا تعين الحكومة شيوخ لمساجد الشيعة، فيما عدا دبي حيث تتحكم دائرة

---

(١) وزارة الخارجية الامريكية، تقارير وزارة الخارجية عن حقوق الإنسان لعام ٢٠٠٧: دولة الامارات العربية المتحدة، مصدر سبق ذكره، ص٥.

(٢) ينظر: الامم المتحدة، الجمعية العامة، مجلس حقوق الانسان، (A/HRC/10/75)، (12/JANUARY/2009)، البند (٦) من جدول الاعمال، تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل: الامارات العربية المتحدة، رقم الوثيقة (GE.09-10235.170209.180209)، ص٦. وكذلك: وزارة الخارجية الامريكية، تقارير وزارة الخارجية عن حقوق الإنسان لعام ٢٠٠٧: دولة الامارات العربية المتحدة، مصدر سبق ذكره، ص ص٥-٦.

الشؤون الإسلامية والأوقاف بتعيين الأئمة[١]. وذلك دليلا على حرية كل إمارة في تطبيق نظامها على الطوائف الدينية من جهة، ودليلا على التسامح الديني في الدولة من جهة أخرى. والتسامح وعدم التركيز على الاختلاف الديني والطائفي كان أحد الأسس الذي دفع دولة الإمارات العربية المتحدة نحو الاستقرار والاستثمار واقامة نهضة تنموية ناجحة ووضع أسس سليمة لبناء الانسان.

وعلى الرغم من أن غير المسلمين في البلاد يتمتعون بحرية ممارسة دينهم، ولكن الذين يحاولون التبشير في أوساط المسلمين أو يوزعون عليهم منشورات دينية، قد يقدمون إلى محاكمة جزائية، أو يتم سجنهم، أو ترحيلهم إلى بلادهم الأصلية[٢].

ويبدو إن ضغوط العامل الديني على حركة النظام السياسي الإماراتي ليست قوية وفاعلة بالنسبة للأديان غير الاسلام، لاسيما وإنه قد منحوا حق ممارسة طقوسهم بحرية ولم تسجل إساءة معينة بحقهم. أما بالنسبة للدين الإسلامي فقد تم حسمه دستوريا عندما عُدَّ دين الدولة الرسمي، وبالنتيجة لا يجوز مخالفته من قبل الكافة أفرادا ومؤسسات وصناع قرار، وإن اعتماد الشريعة الإسلامية بصفتها مصدر رئيس للتشريع يجعل المنظومة القانونية للدولة منسجمة مع مبادئها السمحاء، ومن ثم يحظر مخالفتها شرعيا ودستوريا. وفي هذا الإطار الديني المثبت دستوريا يحدد صانع القرار الإماراتي حركته السياسية داخل وخارج الدولة لاسيما وإن الإسلام هو العامل الروحي والاخلاقي المؤثر الأول على شخصياتهم وعلى حوالي ثلاثة أرباع سكان الدولة.

ثانيا: العامل الديني في العراق:

يشتمل المجتمع العراقي على أديان ومعتقدات متنوعة، إلاّ أن الغالبية العظمى هم من المسلمين إذ يمثلون نسبة (٩٧,١%) من السكان، ويمثل المسيحيون نسبة (١,٨%)، والصابئة (٠,١٠%) والأيزيدية (٠,٩٠%) وباقي الديانات الاخرى تمثل (٠,١٠%) من سكان العراق[٣].

---

(١) وزارة الخارجية الامريكية، تقارير وزارة الخارجية عن حقوق الإنسان لعام ٢٠٠٧: دولة الامارات العربية المتحدة، مصدر سبق ذكره، ص٦.

(٢) المصدر السابق نفسه، ص٥.

(٣) ياسين سعد محمد البكري: (بنية المجتمع العراقي، دراسة تاريخية اجتماعية سياسية لظاهرة التنوع، العهد الجمهوري، ١٩٥٨-١٩٦٣ أنموذجا)، أطروحة دكتوراه، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠٠٦، ص ص١٦-١٧.

وقدم تقرير الحرية الدينية الصادر من وزارة الخارجية الامريكية احصائيات ونسب مئوية للتقسيمات الدينية الموجودة في العراق استنادا الى جهات رسمية عراقية، وكما يأتي[1]:

- المسلمون عامة يشكلون (٩٧,١%) من السكان.
- المسلمون الشيعة من العرب والكرد الفيليين والتركمان ٦٠-٦٥% من السكان.
- المسلمون السنة من العرب والكرد والتركمان ٣٢-٣٧% من السكان بواقع ١٨-٢٠% من الكرد، و١٢-١٦% من العرب، و١-٢% من التركمان.
- المسيحيون والأيزيديون والصابئة المندائيون والبهائيون والشبك والكاكائيون نسبة ٣% من السكان.

وبعد عام ٢٠٠٣ وبسبب من الاحتلال الأمريكي- البريطاني للعراق والتدخلات الإقليمية، شهد العراق انقساما حادا على أساس قومي وديني وطائفي وصل الى حد استخدام العنف السياسي الذي يتضمن (كافة الممارسات التي تتضمن الاستخدام الفعلي للقوة او التهديد باستخدامها لتحقيق اهداف سياسية تتعلق بشكل نظام الحكم وتوجهاته الايدلوجية وسياساته الاقتصادية والاجتماعية)[2]. وتتجسد أشكال العنف السياسي الرسمي في العراق بالاعتقال التعسفي وقمع التظاهرات والتجمعات السياسية السلمية، أما أشكال العنف السياسي غير الرسمي فتكمن في الاغتيالات السياسية والاعتصامات الشعبية والتطرف الطائفي والتفجيرات الارهابية.

ومن اجل تعزيز الاستقرار الداخلي في الدولة يرى البعض ان هنالك حاجة الى اجراء تعديلات دستورية لحماية حقوق الافراد من سائر المعتقدات والطوائف، وان عدم تصحيح المثالب الدستورية الموجودة يؤدي الى زعزعة الاستقرار بل ومفاقمة الصراع بين مختلف المكونات[3]، و هذا الامر يضعف تأثير الدولة في علاقاتها الدولية.

لقد انعكس اثر العامل الديني على النظام السياسي العراقي وعمليات صنع القرار السياسي فيه، وحتى على علاقاته الدولية، فقد تم اعتماد اسلوب المحاصصة السياسية عمليا على اساس قومي في التعامل مع الكرد وعلى اساس ديني- طائفي في

---

(١) وزارة الخارجية الامريكية، تقرير الحرية الدينية لعام ٢٠١٠: العراق، ص٢، متاح على الرابط الاتي:

-http://arabic.uae.usembassy.gov/

(٢) حسنين توفيق ابراهيم: ظاهره العنف السياسي في النظم العربية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، ١٩٩٢، ص٥٢.

(٣) فالح عبد الجبار: حقوق الاقليات ومنع الصراع- دستور العراق: العلاقات الاثنية والدينية، ترجمة: سعيد عبد المسيح شحاتة، المملكة المتحدة، لندن، ديسمبر ٢٠٠٥، ص ص١١-١٢.

التعامل بين العرب في العراق، فضلا عن منح المكونات العراقية الاخرى حصة معينة لكل منها (Quota) في مجلس النواب ومجالس المحافظات.

ونص الدستور على ان: (يتكون مجلس النواب من عدد من الاعضاء بنسبة مقعد واحد لكل مائة ألف نسمة من نفوس العراق يمثلون الشعب العراقي بأكمله، يتم انتخابهم بطريق الاقتراع العام السري المباشر، ويراعى تمثيل سائر مكونات الشعب فيه)[١].

يتكون مجلس النواب في دورته الثالثة من (٣٢٨) ثلاثمائة وثمانية وعشرون مقعداً يتم توزيع (٣٢٠) ثلاثمائة وعشرون مقعدا على المحافظات وفقا لحدودها الادارية، وتكون (٨) ثمانية مقاعد منها حصة للمكونات[٢]، يتم توزيعها، كما يأتي[٣]:

١- المكون المسيحي خمسة مقاعد توزع على محافظات (بغداد ونينوى وكركوك ودهوك واربيل).
٢- المكون الايزيدي مقعد واحد في محافظة نينوى.
٣- المكون الصابئي المندائي مقعد واحد في محافظة بغداد.
٤- المكون الشبكي مقعد واحد في محافظة نينوى.

ولاشك في ان تطبيق هذا الاسلوب قد أبعد الكفاءات الحقيقية عن المشاركة الفاعلة والمؤثرة في بناء النظام السياسي ومؤسساته لاسيما في الشؤون الخارجية التي شغل مؤسساته الكثير من عديمي التخصص والخبرة في هذا المجال، وكما عرقل عمليات تحقيق تنمية حقيقية في الدولة، الامر الذي أدى الى تفشي ظاهرة الفساد المالي والاداري والسياسي في مختلف مؤسسات الدولة، مما افقد ثقة دول العالم بصناع القرار في العراق من جهة وتراجع مستوى علاقاته الدولية من جهة اخرى، حتى تسنم الدكتور حيدر العبادي مسؤولية رئاسة مجلس الوزراء عام ٢٠١٤ وبدء حركته التصحيحية في هذا المجال الامر الذي جعل علاقات العراق الدولية بحال افضل من السابق لاسيما في مجال تعبئة الجهود الدولية في مكافحة تنظيم (داعش) الارهابي، على الرغم من عدم فعالية الدعم الدولي، حتى ان دولة الإمارات العربية المتحدة عندما اشتركت في اطار التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة لم تكن غاراتها الجوية ضد ذلك التنظيم فاعلة ومؤثرة.

على الرغم من ان العامل الديني هو من المسائل الداخلية، إلاّ ان له تأثيرا على على العلاقات الدولية للبلدين، وبسبب من كونهما يعتبران الدين الاسلامي دينا رسميا للدولة، فإن الاشتراك في هذا الدين له انعكاسات في علاقاتهما الثنائية من خلال

---

(١) البند (اولاً) من المادة (٤٩) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥.
(٢) البند (اولاً) من المادة (١١) من قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٣.
(٣) البند (ثانياً) من المادة (١١) من قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٣.

جرها نحو التسامح والمصالحة والتعاون هو الأمر الذي حصل بعد تحرير الكويت وبعد تغيير النظام السياسية العراقي.

المبحث الثاني

العوامل الاقتصادية

اصبحت العوامل الاقتصادية جزءا مهما من متطلبات تنفيذ السياسة الخارجية لاسيما وان ذلك يتطلب موارد اقتصادية[١]، يمكن ان تستخدم بالترغيب من خلال تقديم المساعدات والمنح او بالضغط على الطرف الاخر بالمقاطعة او الحصار. وإن غياب أساس اقتصادي متين يؤدي بالضرورة إلى صعوبة بناء مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية بإمكانيات ذاتية، ودعم عملية التنمية واشباع الحاجات الغذائية للسكان[٢].

ويتحدد تأثير العوامل الاقتصادية في العلاقات الدولية بمستوى التعاون والتبادل التجاري بين الدول، إذ غالبا ما يؤدي زيادة ذلك التعاون والتبادل التجاري الى تعزيز العلاقات الدولية، ويساعد على زيادة الفرص المتاحة أمام تطوير العلاقات السياسية وتقليل الكوابح، لاسيما مع التزام الاطراف المتعاونة بضمان السلم والأمن الضروري لإقامة بيئة تعاون سليمة مستندة على المصالح المتبادلة المشتركة.

ومن ضمن مجالات التعاون الاقتصادية هو مايتعلق بالديون التي تترتب على دولة معينة لحساب دولة أخرى. وعندما تحصل ظروف سياسية أو اقتصادية تعيق تسديد تلك الديون، يكون موقف الدولة الدائنة تجاه هذه المسألة هو الذي يحدد مسارها فيما إذا تكون فرص لتعزيز التعاون أو كابح لإعاقتها.

أما استعداد دولة معينة بتقديم المساعدات الانسانية: الاقتصادية والمالية وغيرها الى دولة أخرى هي بحاجة اليها، يصب أيضا في فتح آفاق جديدة للتعاون المستقبلي عند تغيير ظروف الدولة المتلقية للمساعدات نحو الأفضل.

وعلى أساس ذلك، تم تقسيم هذا المبحث الى مطلبين، بحث المطلب الاول في واقع الاقتصادين الاماراتي والعراقي، بينما بحث المطلب الثاني في المساعدات الانسانية والمديونية العراقية، وكما يأتي:

المطلب الأول: واقع الاقتصادين الاماراتي والعراقي

في هذا المطلب، سوف نتناول واقع الاقتصاد في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والعراق، كما يأتي:

---

(١) لويد جنسن: تفسير السياسة الخارجية، ترجمة؛ محمد بن احمد مفتي، محمد السيد سليم، مطابع جامعة الملك سعود، السعودية- الرياض، ١٩٨٩، ص١٨٥.

(٢) مازن اسماعيل الرمضاني: السياسة الخارجية دراسة نظرية، مصدر سبق ذكره، ١٩٩١، ص١٤١.

أولاً: واقع الاقتصاد في دولة الإمارات العربية المتحدة:

شهدت دولة الإمارات خلال المدة من ٢٠٠٥- ٢٠٠٨ نمواً اقتصادياً استثنائيا، أدى إلى إقبال رجال الأعمال على الاستثمار في العقارات التي يعاد بيعها. وتفننت الإمارات، وخاصة إمارة دبي في فن البناء من حيث التصميم والهندسة والفخامة، وأصبحت النموذج المالي الأول للمنطقة واستقطبت مستثمري العالم وصارت مركزاً حيوياً للمؤتمرات العالمية. وسخرت الإمارات جميع القوانين لدعم النمو العقاري والتجاري، وأفسحت المجال لبعض الحكومات المحلية لسن قوانين تجيز للمستثمر الأجنبي التملّك الحر في قطاع العقارات، وحرية الاستثمار في المشاريع الكبيرة، وتولّدت علاقة جيدة بين المستثمر والحكومة، كما شجع ذلك بعض الحكومات المحلية عبر شركاتها الخاصة إلى مزاحمة القطاع الخاص في جني أرباح قطاعي العقار والخدمات(١).

ونتيجة لارتباط سوق دولة الإمارات وإمارة دبي خاصة بالسوق العالمي عامة، والسوق العقاري خاصة الذي أدى إلى تعرض عدد من الشركات الخاصة والحكومية إلى شبح الإفلاس نتيجة القروض المُترتبة على الاستثمارات الواسعة في القطاع العقاري نتيجة الأزمة المالية العالميّة التي بدأت في عام ٢٠٠٨. وفي بعض التقديرات لم تقل ديون الأزمة في الإمارات عن ١٣٠ مليار دولار. ولقد شغلت هذه الأزمة مخاوف الكثير من المستثمرين، وأضفت أجواء من القلق على الأسواق المالية العالمية، حيث أصبحت مثقلة بديون تُقدر بعشرات المليارات من الدولارات، أنفقتها الشركات في بناء المشاريع العقارية الضخمة(٢).

وللخروج من هذه الأزمة قامت الحكومة الاتحادية وحكومة أبوظبي المحلية، بتحمل عبئ تلك الديون عبر تقديم حزم من الإنعاش المالي تُقدر بأكثر من ١٠ مليار دولار أمريكي لتدارك الوضع المالي للمصارف والمؤسّسات الحكومية، وحمايتها من الإفلاس نتيجة القروض الضخمة. كما تمّ الإعلان عن إعادة جدولة ديون بعض الشركات والمصارف الحكومية وإعادة هيكلتها، وفي ظلّ ارتفاع أسعار النفط الخام خلال الأعوام ٢٠١٠- ٢٠١٢، واصل النّاتج المحلي تعافيه من حالة الرّكود الاقتصادي العالمي، حيث شهد نمواً حقيقياً بنسبة ٤% لعام ٢٠١٢، وذلك وفقاً لصندوق النّقد الدولي. واحتلّت الإمارات المركز الثّاني بعد السعودية من حيث استقطابها للاستثمار الأجنبي المباشر في دول الخليج، وسجلت التّجارة الأجنبية غير

---

(١) احمد عبد الله عسبول وآخرون: الخليج ٢٠١٣ الثابت والمتحول، مصدر سبق ذكره، ص١٠٩.
(٢) المصدر السابق نفسه، ص١٠٩.

النفطية في دبي وحدها رقما قياسياً بلغ ٦٠٥ مليار درهم إماراتي خلال النّصف الأول من عام ٢٠١٢، بزيادة ١٢% عن الفترة نفسها من عام ٢٠١١[١].

ان دولة الإمارات العربية المتحدة تعد من الدول النفطية إذ تمتلك احتياطي من النفط تم تسجيله بنهاية عام ٢٠١٠ حوالي ٩٧.٨ مليار برميل، و هو ما يمثل حوالي ٩.٦% من الاحتياطي العالمي. وفي مجال الغاز الطبيعي فان احتياطيها قد بلغ حوالي ٦.٠٩١ترليون متر مكعب عام ٢٠١٠، لتحتل بذلك المرتبة الخامسة عالميا من حيث احتياطي الغاز[٢].

استطاعت دولة الإمارات العربية المتحدة من تنويع قاعدة مواردها بما مكنها من تفادي تقلبات السوق العالمية للنفط، وقد انفتحت باقتصادها على الأسواق العالمية تصديرا واستيرادا، وقد تمكن اقتصادها خلال المدة (٢٠٠٥-٢٠١٠) من تحقيق معدلات نمو واضحة تمثلت بنمو الناتج المحلي الاجمالي بمعدل بلغ ٢.٤% بالأسعار الحقيقية، وحوالي ٩.٥ بالأسعار الجارية، وارتفع الناتج المحلي للقطاعات غير النفطية بمعدل نمو حقيقي بلغ حوالي ١٠.٦% بالأسعار الجارية[٣].

لقد دفعت التجربة الاستثمارية في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال المدة (٢٠٠٥- ٢٠١٠) في ان تكون مقصدا للشركات العالمية الكبرى، وان تحقق انسجام بين السياسات الحكومية العامة والقطاع الخاص، وان ما يميز تلك التجربة الاستثمارية هو تلك الشراكة التي زادت من حجم الاستثمارات المحلية عندما حققت معدل نمو بلغ ١٩.٤%، وحقق حجم الانفاق الاستهلاكي النهائي معدل نمو بلغ ٩%، وانخفضت معدلات التضخم بصورة كبيرة من ٦.٢% عام ٢٠٠٥ الى ٠.٩% عام ٢٠١٠. وفي مجال علاقة دولة الإمارات العربية المتحدة بالعالم فقد حققت اجمالي الصادرات من السلع والخدمات نموا بلغ ١٣%، وحققت الواردات من السلع والخدمات نموا بلغ ١٧.١% خلال المدة (٢٠٠٥ -٢٠١٠)[٤].

وفيما يخص تشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة قد قامت بإصدار وتحديث مجموعة من القوانين المشجعة للاستثمار منها قانون الشركات الجديد والوكالات التجارية والمصرف المركزي والقوانين المنظمة لأسواق العمل، وتوسعت في الخصخصة لمنح القطاع الخاص دورا اكبر في التنمية. واتجهت سياسة الدولة من خلال الاستراتيجية الاتحادية ورؤية الدولة لعام

---

(١) المصدر نفسه، ص١٠٩.

(٢) وزارة الاقتصاد، تقرير التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة ٢٠٠٥-٢٠١٠، قطاع شؤون السياسات الاقتصادية، إدارة التخطيط ودعم القرار، اصدار عام ٢٠١٢، ص٦٣.

(٣) المصدر نفسه، ص٢٤.

(٤) المركز الوطني للإحصاء، الإمارات في ارقام ٢٠١٢، مصدر سبق ذكره، ص٢٤.

٢٠٢١ الى تشجيع القطاع الخاص على الدخول في شراكات مع الشركات الاجنبية وخاصة الشركات المتعددة الجنسيات، وعقدت الاتفاقيات الثنائية والجماعية مع عدد من الدول والشركاء الاقتصاديين والتجاريين[١].

وبالمحصلة تمكنت دولة الإمارات العربية المتحدة من ان تجتذب خلال العام ٢٠٠٨ نحو ١٣.٧ مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، محافظة على مستواها تقريبا في العام ٢٠٠٧ الذي بلغ نحو ١٤.٢ مليار دولار، في مقابل ١٢.٨ مليار دولار لعام ٢٠٠٦، وذلك وفقا لتقرير الاستثمار الاجنبي لعام ٢٠٠٩ الصادر عن مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، وتركزت تلك الاستثمارات بمجالات الطاقة والبناء وقطاع الخدمات لاسيما صناعة الاتصالات والخدمات المالية[٢]، لان للاستثمار دور قوي في التنمية والبناء.

ونتيجة لتبعات الازمة المالية العالمية فقد تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى ٤ مليار دولار عام ٢٠٠٩، والى ٣.٩ مليار دولار عام ٢٠١٠. هذا وقد تطور اجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من ٢٧.٥ مليار دولار عام ٢٠٠٥ الى ٧٦.١ مليار دولار عام ٢٠١٠، أي بمعدل نمو ٢٢.٦ سنويا[٣].

وفي العام ٢٠١٤ سجلت دولة الإمارات نموا مميزا في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليها، حيث تجاوزت ١٣ مليار دولار، مقابل ١٠.٤ مليار دولار في العام ٢٠١٣ وبنسبة نمو بلغت ٢٥% ساعدها على ذلك نمو القطاعين النفطي وغير النفطي خاصة بمجال الصناعات التحويلية والصناعات الثقيلة مثل الألمونيوم والبتروكيماويات وقطاعات أخرى كالسياحة والنقل الجوي. وأن دولة الإمارات أصبحت مقرا إقليميا لأكثر من ٢٥% من الشركات الـ٥٠٠ الكبرى في العالم، إن النجاح الاقتصادي الذي حققته دولة الإمارات مكنها من الحلول في المرتبة الأولى عربيا والـ٢٢ عالميا في مؤشر الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٥[٤].

وواصلت دولة الإمارات تقدمها بناءً على المؤشرات المعتمدة في التصنيفات العالمية، فوفقاً لتقرير التنافسية العالمية الصادر عن منتدى الاقتصادي العالمي عام ٢٠١٢، احتلت دولة الإمارات المرتبة ٢٤ من أصل ١٤٤ دولة حول العالم. وصنف تقرير التنمية البشرية ٢٠١١ الصادر عن الأمم المتحدة، دولة الإمارات في فئة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً، وجاءت في المرتبة ٣٠ لمؤشر التنمية البشرية

---

(١) المصدر نفسه، ص٣٤.

(٢) وزارة الاقتصاد، تقرير التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة ٢٠٠٥-٢٠١٠، مصدر سبق ذكره، ص٣٤.

(٣) المصدر السابق نفسه، ص٣٤-٣٥.

(٤) نور الدين المنصوري: التدفقات الأجنبية للاستثمار في الإمارات تتجاوز ١٠٠ مليار دولار، ٢٠١٥/٢/٩، متاح على الرابط الاتي: http://www.thenewkhalij.com.

العالمي، ولتحافظ على المرتبة الأولى عربياً، وبلغ معدل الرفاه أو الرضا العام عن الحياة وفق التقرير في الإمارات ٧.١ درجات، ويعد من أعلى المعدلات العالمية[١].

وهكذا فإن دولة الإمارات العربية المتحدة تعد من الدول الغنية لامتلاكها احتياطي ضخم من النفط والغاز الطبيعي، وقد تمكنت من تنويع مواردها المالية بغية تفادي تقلبات السوق العالمية للنفط من خلال الانفتاح الاقتصادي على الأسواق العالمية، وتعزيز تجربتها الاستثمارية في جذب الشركات العالمية اليها. وكان نجاح دولة الإمارات العربية المتحدة واضحا في تفادي ازمة انخفاض اسعار النفط في النصف الثاني من عام ٢٠١٤، وهو مؤشر على قوة الاقتصاد الاماراتي في دعم سياسة الدولة وتوجهاتها وتعزيز علاقاتها الدولية.

ثانيا: واقع الاقتصاد العراقي:

ان الحروب التي خاضها العراق في عقدي الثمانينيات والتسعينيات والحصار الاقتصادي الشامل الذي رافقتها وقصف العراق بأسلحة احتوت مقذوفاتها باليورانيوم المنضّب، قد اضعفت الاقتصاد العراقي كثيرا ولوَّثت البيئة، وكان لكل ذلك تداعيات خطيرة على ميدان الخدمات المقدمة الى المواطنين، إذ تم تدمير او الحاق الضرر بالبنى التحتية والمرافق العامة والمؤسسات الخاصة بهذا الميدان، فضلا عن توقف تطورها، او حتى اجراء اعمال الصيانة المتكاملة لها[٢].

اما بعد عام ٢٠٠٣، فقد كان للاحتلال الاجنبي والعمليات الارهابية دور كبير في تدمير اسس الاقتصاد العراقي، وإعاقة عمليات التنمية الشاملة، ومن ثم اضعاف مستوى تقديم الخدمات للمواطنين، ولاسيما وان الهاجس الأمني قد ألقى بظلاله على عمل هيئات سلطة الدولة بمختلف مستوياتها وانفاقها المالي الكبير على قطاع الأمن دون القطاعات الاخرى متناسيةً ان هنالك علاقة وثيقة بين التنمية والأمن[٣].

ومن أجل التقليل من تداعيات ضعف الاقتصاد العراقي على المواطن، سعى المشرع الدستوري الى تقليص أعداد الفقراء ورفع الكثير من الضغوط المادية عنهم،

---

(١) احمد عبد الله عسبول وآخرون: الخليج ٢٠١٣ الثابت والمتحول، مصدر سبق ذكره، ص١١٠.

(٢) جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق، بغداد، ٢٠٠٦، ص٨٤.

(٣) علي هادي حميدي الشكراوي، وأخرون (علاء عبد الحسن كريم العنزي، عامر إبراهيم أحمد الشمري)، العلاقة بين السلطات الاتحادية والحكومة المحلية في ميدان الخدمات- محافظة بابل نموذجا، مجلة مركز جامعة بابل للدراسات الاستراتيجية والحضارية، جامعة بابل، العدد الاول، ٢٠١٥، ص٢١.

فقد نص البند ثانيا من المادة (٢٨) من الدستور على اعفاء اصحاب الدخول المنخفضة من الضرائب، بما يكفل عدم المساس بالحد الادنى اللازم للمعيشة، وقد احال المشرع الدستوري العراقي تنظيم ذلك الى قانون يسنه مجلس النواب الذي لم يسنه لحد الآن، وهذه الضمانة الدستورية سوف تفيد في تقليل اعداد من يعيشون تحت خط الفقر[١].

وعلى الرغم من ذلك فان ارتفاع وتيرة التضخم في العراق أعاقت تحقيق هذا الهدف لعدم قدرة اصحاب الدخول المنخفضة من مسايرته[٢]، لأن المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة الذي تم تنفيذه ضمن إطار إعداد الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر عام ٢٠٠٨ في العراق، قد اظهر إن قيمة خط الفقر الوطني بلغت (٧٧) ألف دينار للفرد شهريا، وهذا يعني أن (٢٣%) من العراقيين يقعون تحت مستوى خط الفقر، أي إن مجموع الناس الفقراء بلغ حوالي (٧) ملايين فرد يعيشون تحت خط الفقر[٣].

يعكس مفهوم خط الفقر مستوى محدد للرفاه. أي إننا نستخدم طريقة كلفة الحاجات الأساسية (Cost of Basic Needs, CBN)، التي يسود استخدامها إقليميا ودوليا. تقوم فكرة طريقة كلفة الحاجات الأساسية على وضع خط الفقر بحيث يكون مساوياً لكلفة حزمة استهلاكية كافية لمواجهة الحاجات الاستهلاكية الأساسية، ولذلك فان خط الفقر يساوي ما يغطي الحاجات الغذائية الأساسية زائداً ما يغطي الحاجات الأساسية غير الغذائية[٤].

وهذا يؤشر على الضعف الشديد الذي أصاب الاقتصاد العراقي رغم غنى الدولة بكل ما تمتلكه من ثروات طبيعية لعل في مقدمتها الاحتياطي الضخم للنفط والغاز، كما يؤشر أيضا على فشل التخطيط الاقتصادي المعتمد الذي انعكس بدوره على فشل خطط التنمية المتعاقبة، وانتشار ظاهرة الفساد المالي التي ذخرت باقتصاد

---

(١) المصدر نفسه، ص٢٣.

(٢) المادة (٢٨): اولاً: (لا تفرض الضرائب والرسوم، ولا تعدل، ولا تجبى، ولا يعفى منها، إلا بقانون. ثانياً: يعفى اصحاب الدخول المنخفضة من الضرائب، بما يكفل عدم المساس بالحد الادنى اللازم للمعيشة، وينظم ذلك بقانون).

(٣) علي هادي حميدي الشكراوي، وآخرون، العلاقة بين السلطات الاتحادية والحكومة المحلية في ميدان الخدمات- محافظة بابل نموذجا، مصدر سبق ذكره، ص٢٣.

(٤) جمهورية العراق: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير الشامل للمسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق كانون الثاني/٢٠٠٩، تقرير خط الفقر في العراق المعروض في اجتماع مجلس الوزراء في نيسان/ ٢٠٠٩، وثيقة الاستراتيجية لتخفيف الفقر وفي ضوء موافقة ومصادقة مجلس الوزراء بقراره المرقم ٤٠٩ لسنة ٢٠٠٩ الذي بموجبه تم اطلاق الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر في العراق للسنوات ٢٠١٠-٢٠١٤، ص٤.

الدولة العراقية، وكل ذلك طوق حياة المواطنين الفقراء بالكثير من المشكلات والأزمات.

ويشير الواقع الفعلي إلى أن أعداد كبيرة من المواطنين القادرين على العمل، لا يجدون الفرصة حتى غير المناسبة في الحصول عليه، الأمر الذي أبقاهم في خانة الفقراء[١]، فضلا عن وجود بطالة واضحة المعالم ومؤثرة على حياة الشباب العراقي ومستقبلهم، فلقد بلغ معدل البطالة بينهم وفقا لنتائج مسح التشغيل والبطالة الذي أجري عام ٢٠٠٨ على سبيل المثال ما نسبته (١٥.٣٤%)، بواقع (١٤.٣٣%) من الذكور و(١٩.٦٤%) من الإناث[٢].

ان انتشار ظاهرة البطالة تضعف الاقتصاد العراقي كثيراً، وذلك بسبب عدم قدرته على استيعاب المواطنين القادرين على العمل مما خسر طاقاتهم الفاعلة في تنشيط الدورة الاقتصادية في الدولة لاسيما وان معظم العاطلين عن العمل هم من الشباب.

ان البطالة تزداد بغياب الأمن ويرافق ذلك ظهور أعباء على التنمية من جراء معالجتها لهذه المشكلة، وإن فشلت التنمية تتوقف المشاريع وتنتشر البطالة التي تتزامن معها انتشار الأعمال غير المشروعة والجريمة وهي مقوض للأمن[٣].

وتواجه المحافظات العراقية تحديات تؤثر سلبيا في مجال تقديم الخدمات الى المواطنين، وهي: الوضع الأمني، والبنى التحتية، والفقر، والبطالة، وتمكين المرأة، والبطاقة التموينية، والقدرات المهنية والفنية للمحافظة. وتعاني المحافظات من الحرمان في الميادين الاقتصادية والضمان الاجتماعي والتعليم والصحة والبنى التحتية والسكن ومستوى المعيشة[٤].

ويتضح من بيانات الجدول الآتي، ان اقل المحافظات حرمانا هي: الانبار وبغداد وكركوك والبصرة إذ لم تتجاوز نسبة السكان المحرومين في أي منها ٣٠%،

---

(١) ينظر: المادة (٢٢) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ ، التي نصت على ما يأتي: (اولاً- العمل حق لكل العراقيين بما يضمن لهم حياة كريمة. ثانياً- ينظم القانون، العلاقة بين العمال واصحاب العمل على اسس اقتصادية، مع مراعاة قواعد العدالة الاجتماعية. ثالثاً- تكفل الدولة حق تأسيس النقابات والاتحادات المهنية، او الانضمام اليها، وينظم ذلك بقانون).

(٢) ينظر: وزارة التخطيط، نتائج مسح التشغيل والبطالة لسنة ٢٠٠٨. وكذلك: الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

(٣) عباس علي محمد: الأمن والتنمية دراسة حالة العراق للمدة ١٩٩٧-٢٠٠٧، ط١، مطبعة الساقي، بيروت، ٢٠١٣، ص٢٩٥.

(٤) علي هادي حميدي الشكراوي، أثار تطبيق اللامركزية الإدارية الإقليمية في العراق على تقديم الخدمات بعد عام ٢٠٠٣، مركز انماء للبحوث والدراسات، العراق- بابل، ٢٠١٤، ص٢٤-٢٥.

في حين ان اعلى المحافظات حرمانا هي: ميسان والمثنى والقادسية وذي قار حيث تتراوح نسبة السكان المحرومين فيها ما بين ٤٨% و٥٦%[١].

وتتفاقم الآثار السلبية الناجمة عن ارتفاع نسبة الحرمان، على المحافظات غير المنتظمة في اقليم غير المنتجة للنفط أو الغاز، وغير الممتلكة للثروات المعدنية والطبيعية الأخرى، خاصة تلك المحافظات التي تخلو من المشاريع الاستثمارية العملاقة التي يمكن ان تساعد في تقليل تلك الآثار السلبية، كما هو الحال مع المشاريع الخاصة بإنشاء مصافي للنفط الخام، ومشاريع بناء المدن السياحية وتأسيس شركات سياحية، وإقامة المطارات الدولية، واقامة المناطق الاقتصادية الحرة[٢].

إن الضعف الاقتصادي الشامل في العراق قد أدى الى تزايد الاعتمادية الدولية للعراق ومن ثم تبعيته الى الاقتصادات الأجنبية الأخرى. لقد أصبح العراق دولة استهلاكية ضخمة معتمدة على ما تستورده من الخارج، وتصدر النفط الذي تتحكم بأسعاره متغيرات دولية ليس للعراق أي تحكم بها، لذا فإنه قد تعرض الى أزمة مالية كبيرة في النصف الثاني من عام ٢٠١٤ استمرت لتلقي بضلالها على موازنة عام ٢٠١٥.

ومما يفاقم تلك الأزمة سلبيا على الشعب العراقي، الحقائق الآتية[٣]:

١- إن ايرادات النفط لم تُوظّف بشكل صحيح منذ أمد بعيد ولم تساهم في بناء قاعدة انتاجية في الاقتصاد وعمقت فيه الاختلالات الهيكلية. مع العلم ان الدول الاجنبية المؤثرة لا تسمح لدول العالم الثالث ببناء قاعدة صناعية عسكرية او مدنية.
٢- إن الحكومة المهيمنة على ايرادات النفط لم تحرك الاقتصاد باستثمارات منتجة، ولم تعزز من وجود قطاع خاص متحمس لتحريك الاقتصاد والاستثمار والانتاج ولا يملك التمويل.
٣- الحاجة الى ادارة ايرادات النفط بآليات جديدة تضمن العدالة والتنمية وتمكين الشعب من ثروته.

ومن ثم فإن صانع القرار العراقي غير قادر على توظيف قدرات العراق الاقتصادية عدا النفط بصورة ايجابية بما يخدم المصالح الوطنية العليا في اطار سياسته الخارجية، وعلاقاته الدولية الثنائية والجماعية.

---

(١) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، برنامج الامم المتحدة الانمائي UNDP، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق- دراسة في ثلاثة اجزاء ٢٠١١، ط١، بغداد، ٢٠١١، ص٦٩.

(٢) علي هادي حميدي الشكراوي، أثار تطبيق اللامركزية الإدارية الإقليمية في العراق على تقديم الخدمات بعد عام ٢٠٠٣، مصدر سبق ذكره، ص١٧.

(٣) عبد الحسين العنبكي: اقتصاد العراقي النفطي فوضى تنموية.. خيارات الانطلاق، ط١، مطبعة الساقي، بيروت، ٢٠١٢، ص١١.

وعلى هذا الأساس فإن قدرات الاقتصاد العراقي هي أضعف بكثير من قدرات الاقتصاد الاماراتي، لذلك يكون صانع القرار الإماراتي في موقف أفضل عند توظيف تلك القدرات في السياسة الخارجية وفي بناء علاقات دولية تحقق المصالح العليا للدولة.

إن تأثير العامل الاقتصادي في العلاقات الثنائية بين دولة الإمارات العربية المتحدة والعراق، يتضح من خلال حجم التبادل التجاري والاستثمار بينهما، على الرغم من إن الميزان التجاري يميل لصالح الامارات إلا ان هذا العامل يساعد على تعزيز العلاقات السياسية بين البلدين.

المطلب الثاني: المساعدات الانسانية الاماراتية والمديونية العراقية

تمثل المساعدات الاقتصادية الانسانية التي تقدمها الدولة أداة هامة من أدوات سياستها الخارجية، لذا يكون الهدف الرئيس منها هو دعم مصالحها الحيوية. وقد تستخدم وسيلة المعونات كأداة للضغط السياسي في بعض الحالات وكان التهديد بقطع المعونة او تخفيضها عاملا من عوامل الاجبار على تغيير اتجاهات سياسية معينة. وفي احيان اخرى كانت هذه المعونات تقدم بشروط معينة خدمة المصالح الاقتصادية والسياسية للدولة التي تمنحها[1].

في هذا المطلب سوف نبحث في فقرتين مهمتين في مسار العلاقات العراقية الاماراتية، هما: المساعدات الانسانية المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة الى العراق، ومديونيته اليها، وكما يأتي:

أولاً: المساعدات الانسانية المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة:

تأسس مكتب تنسيق المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة عام ٢٠٠٨ بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٨، ويتبع المكتب مجلس الوزراء وله الشخصية المعنوية المستقلة، ويقع مقر المكتب في أبوظبي، وقد تم إنشاء المكتب بهدف تنسيق وتوثيق المساعدات الخارجية المقدمة من المؤسسات المانحة الحكومية وغير الحكومية الإماراتية، وبناء وتعزيز قدرات الجهات المانحة الإماراتية ودعم النشاطات التنموية والإغاثية التي تقوم بها، وتعزيز دور الدولة

(١) إسماعيل صبري مقلد: العلاقات السياسية الدولية- دراسة في الاصول والنظريات، ط٥، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٧، ص٤٨٠.

بوصفها مانحاً دولياً رئيساً في المجتمع الإنساني الدولي، ودعم عملية صنع القرار فيما يتعلق بالمساعدات الخارجية للدولة[١].

قدمت دولة الامارات في عام ٢٠٠٩ مساعدات بلغت قيمتها ٢.٤٣ مليار دولار امريكي، وكانت ٩٥% من هذه المساعدات على هيئة منح للمشاريع الانسانية والتنموية والخيرية حول العالم[٢]. ومن بين المساعدات التي قدمت الى اكثر من ٩٠ دولة في عام ٢٠٠٩، كانت حصة العراق من تلك المساعدات بلغت حوالي (١٧٩٠٠٧٧٢) مليون درهم إماراتي[٣]، أي حوالي (٤٨٧٤٢٧٤.٢) مليون دولار أمريكي[٤].

وفي عام ٢٠١٢ قدمت دولة الامارات مساعدات بلغت قيمتها ١.٥٩ مليار دولار امريكي في صورة منح وقروض لصالح برامج تنموية وانسانية وخيرية جرى تنفيذها في ١٣٧ دولة. وعلاوة على ذلك فقد التزم صندوق أبو ظبي للتنمية بتقديم مساعدات بقيمة ١.٥٢ مليار دولار لصالح مشروعات تنموية[٥].

ومن بين تلك المساعدات التي قدمت الى اكثر من ٥٠ دولة في عام ٢٠١٢، كانت حصة العراق من تلك المساعدات بلغت حوالي (١٩٤٦٤٨٤٥) درهم إماراتي[٦]. أي حوالي (٥٣٠٠١٦٢) مليون دولار أمريكي.

لقد تبوأت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة السادسة عشرة عالميا في مجال المساعدات الخارجية عام ٢٠١٣، حيث بلغ حجم تلك المساعدات التي قدمتها منذ تأسيسها في ٢ ديسمبر ١٩٧١ حتى عام ٢٠١٠، أكثر من ١٦٣ مليار دولار امريكي في شكل قروض ميسرة أو مُنح لا تُرد، فيما بلغت القروض والمنح التي قدمتها في العام ٢٠١١ حوالي ٣.١١ مليار دولار، وفي العام ٢٠١٢ حوالي ٩.٤٢ مليار دولار[٧].

---

(١) مكتب تنسيق المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، دولة الإمارات العربية المتحدة المساعدات الخارجية لعام ٢٠٠٩، أبو ظبي، يونيو ٢٠١٠، ص٩.

(٢) المصدر نفسه، ص٩.

(٣) المصدر السابق نفسه، ص١٥.

(٤) الدولار الامريكي= (٣.٦٧٢٥) درهم الاماراتي [US$=3.6725 AED]. ينظر: المركز الوطني للإحصاء، الإمارات في ارقام ٢٠١٢، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، أبريل ٢٠١٣، ص٩.

(٥) وزارة التنمية والتعاون الدولي، مكتب تنسيق المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، دولة الإمارات العربية المتحدة المساعدات الخارجية لعام ٢٠١٢، أبو ظبي، سبتمبر/أيلول ٢٠١٣، ص١١.

(٦) المصدر نفسه، ص٨٩.

(٧) ابراهيم العابد، بيتر هيلير (تحرير): الإمارات العربية المتحدة الكتاب السنوي ٢٠١٣، إيليت ميديا (ELITE MEDIA)، دبي، ٢٠١٣، ص٨٩.

وتسهم دولة الإمارات العربية المتحدة في المنظمات والمؤسسات والصناديق الاقليمية والدولية التي تعمل على تقديم المساعدات الى الدول النامية في اطار دعم المجتمع الدولي لها بالإضافة الى تبرعها الدوري المنظم سنويا لأنشطة الامم المتحدة الانمائية، ودعمها الصناديق والهيئات والبرامج الانمائية للأمم المتحدة[١].

ولاشك في إن تلك المساعدات التي تقدمها دولة الإمارات العربية المتحدة الى مختلف دول العالم، تعد أحد الأسس الرئيسة والفاعلة في سياتها الخارجية وتعزيز علاقاتها الدولية، ولقد كان للمساعدات الانسانية التي قدمتها الى العراق الاثر النفسي الطيب في نفوس ابناء الشعب العراقي اللذين تلقوها، وكان لها دورا مهما في بناء الثقة وتعزيز الأساس المناسب لتحسين العلاقات الثنائية التي اصابها الضرر بين البلدين.

ثانيا: المديونية العراقية:

لاشك في ان العراق يمتلك قدرات كبيرة من الموارد الطبيعية المختلفة، فضلا عن الطاقات البشرية التي تجعله في غنى عن التعاطي مع موضوعة الاقتراض سواء الداخلي أم الخارجي الا ان التفكير بالأمن على وفق منطق زيادة القدرات العسكرية والتسلح ثم الاندفاع وراء الحروب جعله يدخل ميدان المديونية مما أثر سلبيا على التنمية فيما بعد[٢].

لقد اصبحت المديونية أداة للتأثير في الاقتصاد العراقي سواء كتكاليف ام كسياسات، فضلا عن عوامل اخرى مما جعله يتبنى سياسات الاصلاح الاقتصادي على وفق رؤية صندوق النقد الدولي[٣].

كشف تقرير صادر عن دائرة البحوث بمجلس النواب ان ديون العراق الخارجية لغاية ٢٠١٢/١٢/٣١ تم تصنيفها الى أربعة اصناف، ديون دول نادي باريس[٤]، ودول خارج نادي باريس والدائنون التجاريون، وديون مجلس التعاون

---

(١) المصدر نفسه، ص٩٠.

(٢) عباس علي محمد: الأمن والتنمية دراسة حالة العراق للمدة ١٩٩٧-٢٠٠٧، مصدر سبق ذكره، ص ص٢٦٣-٢٦٤.

(٣) المصدر نفسه، ص٢٧٠.

(٤) نادي باريس الاقتصادي هو مجموعة غير رسمية مكونة من مسؤولين ماليين ممولين من ١٩ دولة تعد من أكبر الاقتصادات في العالم، وانضمت لهم مؤخرا (٢٤ حزيران عام ٢٠١٤) إسرائيل لتصبح المجموعة مكونة من ٢٠ دولة، وهي مجموعة تقدم خدمات مالية مثل اعادة جدولة الديون للدول المديونة بدلا من اعلان افلاسها أو تخفيف عبء الديون بتخفيض الفائدة عليها، والغاء الديون بين الدول المثقلة بالديون ودائنيها. الدول المديونة غالبا ما يتم التوصية بها

الخليجي، يبلغ اجمالي ديون العراق الخارجية حتى نهاية سنة ٢٠١٢ أكثر من ٣٩ مليارا و٩١٤ مليون دولار، توزعت تلك الديون على النحو الآتي[١]:

١- ديون دول نادي باريس البالغة تسعة مليار و٤٤٤ مليون دولار حيث خفضت ديونها بنسبة ٨٠% عدا الولايات المتحدة والدنمارك اللتان خفضتا ديونهما بنسبة ١٠٠% وكذلك روسيا التي خفضت ديونها بنسبة ٩٢%، وتم اعادة جدولة المتبقي والبالغ ٢٠%.

٢- الدول الدائنة من غير أعضاء نادي باريس وتبلغ أكثر من مليارين و٧١٢ مليون دولار وتمت تسوية ديون كل من بلغاريا، صربيا، تونس، بموجب عرض الشراء النقدي من خلال تسديد نسبة ١٠.٢٥% من اجمالي ديونها نقداً والغاء النسبة المتبقية والبالغة ٨٩.٧٥%، كما ألغت كل من مالطا، قبرص، سلوفاكيا، الجزائر كامل ديونها بحق العراق.

٣- الدائنون التجاريون الكبار والبالغة أكثر من ١١٨ مليون دولار.

٤- ديون دول مجلس التعاون الخليجي البالغة ٢٧ مليارا و٦٣٩ مليون دولار.

وأشار التقرير الى ان العراق حصل بموجب الاتفاق الموقع مع دول نادي باريس الى الغاء نسبة ٨٠% من اجمالي الديون الخارجية وتم اعادة هيكلة المتبقي منها والبالغة ٢٠% وتسديدها خلال ١٧ سنة الى اقساط نصف سنوية بموجب ٣٤ قسطاً يستحق تسديدها اعتباراً من عام ٢٠١١ ويستمر لغاية ٢٠٢٨ ويكون التخفيض على ثلاثة مراحل، تتضمن الأولى تخفيض بنسبة ٣٠% عند توقيع الاتفاق وتم ذلك في ٢٠٠٤/١١/٢١ وتخفيض نسبة ٣٠% عند توقيع اتفاقية المساندة الطارئة مع صندوق النقد الدولي (SBA) وقد تم ذلك فعلا في كانون الأول عام ٢٠٠٥ وتخفيض نسبة ٢٠% عند اكمال العراق جميع التزاماته الواردة في اتفاقية (SBA) في نهاية كانون الأول عام ٢٠٠٨[٢].

في اجتماع اللجنة الاماراتية- العراقية المشتركة الثامن المنعقد في أبو ظبي للمدة من ٦- ٢٠١٢/١/١٥ برئاسة وزيرا خارجية البلدين، أعلن الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية الاماراتي القرار السياسي الذي اتخذته دولة الامارات

أو تسجيلها في النادي عن طريق صندوق النقد الدولي بعد أن تكون الحلول البديلة لتسديد ديون تلك الدول قد فشلت.

http://ar.wikipedia.org/wiki/.

(١) موسوعة العراق، دائرة البحوث النيابية، اجمالي ديون العراق الخارجية ٣٩ مليارا دولار، ٢١/ اكتوبر/٢٠١٣، متاح على الرابط الاتي:

-http://www.faceiraq.com/inews.php?id=2129882.

(٢) موسوعة العراق، دائرة البحوث النيابية، اجمالي ديون العراق الخارجية ٣٩ مليارا دولار، ٢١/ اكتوبر/٢٠١٣، مصدر سبق ذكره.

العربية المتحدة بإلغاء ديون العراق البالغة قيمتها (٨,٥) مليار دولار من خلال توقيع اتفاقية بين البلدين تضع آلية لإلغاء تلك الديون[١].

ولاشك في إن مبادرة إلغاء ديون العراق المترتبة عليه لصالح دولة الإمارات العربية المتحدة وتنفيذها فعليا، تمثل خطوة أساسية ومهمة في إطار بناء علاقات دولية ثنائية بينهما تقوم على اساس المصالح المشتركة، ومؤشر واضح لمساعدة العراق في الخروج من أزماته المتعددة الاقتصادية والسياسية والأمنية لاسيما في حربه العالمية ضد الإرهاب الدولي الذي تمثل في احتلال تنظيم (داعش) الإرهابي لأراضي واسعة من العراق وسوريا.

(١) جمهورية العراق، وزارة الخارجية، سفارة جمهورية العراق في أبو ظبي، تاريخ العلاقات العراقية- الاماراتية، متاح على الرابط الاتي:
-http://www.mofamission.gov.iq/abudhabi/ab/pagedisplay.aspx?sm=677.